



الدليل التمهيدي لتهيئة جهات القطاع العام لتطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

النسخة الأولى







المحتويات

1. المقدمة

- أهداف التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي 6
- مراحل مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي 7
- الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق 8

2. متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام:

- الحوكمة 10
- تحديد الأدوار والمسؤوليات وآلية التواصل 12
- تحديد نطاق العمل 13
- ضمان الجودة 14
- الخطة الزمنية 14
- خطة الموازنة والتكاليف 14
- أصحاب المصلحة 15
- تحديد المخاطر والتحديات 15

3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

- دراسة الوضع الحالي للشؤون المالية في الجهة 17
- هيكلية الشؤون المالية وتحديد مصفوفة الصلاحيات 19
- تحديد مصادر البيانات اللازمة لتطبيق التحول وحصريها 21
- الحصول على ممكنات التحول 22
- تجهيز متطلبات التسجيل المحاسبي وما يرتبط به من سجلات ونماذج معتمدة 23
- تجهيز متطلبات الربط والمواءمة لدليل الحسابات الموحد 24
- إدارة التغيير والتطوير والتدريب 27





المحتويات

4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية	
• بناء الأرصدة الافتتاحية	32
5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية	
• مسك السجلات المحاسبية	39
6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق	
• إجراءات إعداد القوائم المالية	43
• أهم التعريفات المتعلقة بالقوائم المالية	45
• بعض الأمور التي يجب أن تتم مراعاتها في إعداد القوائم المالية	47
7. التحديات والتوصيات	
• مقاومة التغيير	51
• التسجيل من نقطة نشوء الحدث	52
• تعدد مصادر البيانات والتقارير وعدم دقتها	53
8. الملاحق:	
• سجل القيود اليومية	54
• سجل الموردين	55
• سجل الأصول الملموسة وغير الملموسة	56
• سجل المطالبات	57



الهدف من إعداد الدليل التمهيدي

تم تطوير الدليل التمهيدي لتهيئة جهات القطاع العام لتطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي؛ ليكون داعماً لمنسوبي الإدارات المالية بالجهات الحكومية، بحيث يحتوي على الخطوات الاسترشادية لأداء هذه العملية؛ بناءً على مبادرة التطبيق التجريبي للتحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

1- المقدمة

تتمحور استراتيجية وزارة المالية المنبثقة من رؤية المملكة 2030، حول أن تكون وزارة رائدة تمكّن المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر 15 اقتصاداً في العالم من خلال نظام مالي متميز، وفق قيم الشفافية والالتزام والشراكة والإنجاز.

وفي هذا الصدد صدر الأمر السامي الكريم رقم (13059) وتاريخ 16 ربيع الأول 1438هـ القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تتولى اللجنة المالية بالديوان الملكي واللجنة التنفيذية، التي يرأسها معالي وزير المالية، الإشراف على تنفيذ المشروع.

ويأتي مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؛ تحقيقاً لإحدى ركائز استراتيجية وزارة المالية المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن مبادرات برنامج التوازن المالي المندرج ضمن برامج تحقيق رؤية المملكة 2030.



أهداف التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

يُعتبر التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أساساً مهماً لتطوير أداء الإدارة المالية العامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

التخطيط

- توفير صورة أوضح لحصر وقياس الأصول والالتزامات والمصاريف المستقبلية للمملكة.

المقارنة

- مقارنة الميزانية مع الأرقام الفعلية للقطاع العام.

اتخاذ القرار

- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية من حيث ضبط وترشيد وإدارة الأداء المالي.

الشفافية

- عرض القيم الحقيقية والكاملة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف.

تقارير مالية وإحصائية

- معلومات كاملة ودقيقة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية على مستوى القطاع العام في المملكة.

التصنيف الانتمائي

- تمكين المنظمات الدولية من قياس التصنيف الائتماني للمملكة بدقة بناءً على بيانات معدة وفقاً لمعايير دولية.



مراحل مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

المرحلة الأولى

دراسة الوضع الحالي وتحليل الفجوات

مرحلة دراسة وتقييم الوضع الحالي وتحليل الفجوات حيث تم الاطلاع على الممارسات الرائدة دولياً والتوجهات الحكومية للتحول للأنظمة المحاسبية والتقنية لـ 17 دولة على مستوى العالم ومن ثم تم اختبار جاهزية الجهات الحكومية في المحاور الرئيسة الأربعة:

1. النظام التقني للمحاسبة.
2. التشريعات.
3. السياسات والإجراءات المالية ودليل الحسابات.
4. الموارد البشرية.

المرحلة الثانية

التخطيط والتصميم

مرحلة التصميم والتخطيط للتحول حيث تم الحصول على مخرجات متعددة من أبرزها:

1. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي الاسترشادي للإدارات المالية.
2. دليل الحسابات الموحد والدليل الإرشادي له.
3. دراسات عمل شاملة بمبادرات التحول.
4. دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
5. آلية متابعة تحديث معايير المحاسبة الحكومية وإجراءات الحوكمة.
6. دليل السياسات والإرشادات المحاسبية.
7. استراتيجية تنفيذ التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

المرحلة الثالثة

الإعداد والتجهيز مع الجهات الحكومية

مرحلة الإعداد والتجهيز لتحول الجهات الحكومية، وتم الخروج بالكثير من النتائج:

- استخدام مخرجات التطبيق التجريبي للتحول كأساس الاستحقاق المحاسبي.
- دراسة شمولية الكراسات وتقدير التكاليف للمبادرات.
- موازنة دليل الحسابات الموحد مع الأدلة الحالية بالجهات.
- تطوير الخصائص الفنية والتقنية للأنظمة المالية بالجهات غير المركزية.
- هيكل إدارة الشؤون المالية بالجهات الحكومية.
- تدريب وتأهيل منسوبي الشؤون المالية بالجهات الحكومية.
- إعداد لائحة تنظيم عمل اللجنة المركزية.
- تصنيف الجهات الحكومية وفقاً للمعايير المحاسبية بالقطاع العام.
- إعداد لائحة تنظيم عمل لجنة المعايير.
- بناء قاعدة بيانات الأصول والالتزامات.

المرحلة الرابعة

التمكين والإطلاق الفعلي

مرحلة التمكين والإطلاق الفعلي لتحول جميع الجهات الحكومية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ستخرج بالكثير من النتائج، منها:

- حصر وتقييم الأصول والالتزامات بالجهات الحكومية.
- التطبيق الفعلي للتحول ومسك السجلات المحاسبية بشكل يومي.
- التطبيق التجريبي للنظام المالي التقني (UGRP).





الفرق بين المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق والمبنية على الأساس النقدي

أساس الاستحقاق

يتم تسجيل المعاملات وأحداث الجهة بتاريخ نشوء الحدث بغض النظر عن عملية الدفع أو القبض وتأثير العمليات والأحداث على أصولها والتزاماتها في الفترة التي تحدث فيها هذه المعاملات والأحداث سواء كانت في فترة سابقة أو مستقبلية.

- الأصول (المتداولة وغير المتداولة).
- الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة).
- صافي الأصول .
- الإيرادات .
- المصروفات.

- الاعتراف بالإيرادات عند تحقق الإيراد.
- الاعتراف بالمصروفات عند استهلاك الموارد و/ أو الانتفاع من الخدمات.
- الاعتراف بالأصول (الملموسة وغير الملموسة) والالتزامات في البيانات المالية.

الأساس النقدي

تسجل فقط المعاملات النقدية – مقبوضات ومدفوعات نقدية. ويتم معاملة المقبوضات النقدية كإيرادات والمدفوعات النقدية كمصروفات، ويتحقق الربح/ الفائض عندما يكون النقد المستلم أكبر من النقد المدفوع وبالمثل تحدث الخسائر/ العجز عندما يقل النقد المستلم عن النقد المدفوع.

- الإيرادات .
- المصروفات .
- العناصر الأخرى (حساب وزارة المالية، الأمانات، العهد، السلف).

- الاعتراف بالإيرادات عند استلام النقد.
- الاعتراف بالمصاريف عند السداد.
- لا يتم الاعتراف بالأصول (الملموسة وغير الملموسة).

التعريف:



أهم البنود المالية:



التوضيح:





2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

بناءً على مراحل مشروع تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وتحديدًا المرحلة الثالثة التي تُعنى بالتهيئة مع الجهات الحكومية وتمكينها للتحول من خلال توفير الممكنات التي تساعد على إنجاز مهمة التحول؛ تم تطوير دليل تمهيدي يبين الخطوات الاسترشادية لأداء هذه العملية بناءً على مبادرة التطبيق التجريبي للتحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق مع أربع جهات حكومية بهدف اختبار الممكنات التي تم تصميمها بالمرحلة الثانية من المشروع ومعايشة التحديات وتوثيق الدروس المستفادة من التجربة للاستعانة بها أثناء تطبيق خطة التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي على مستوى الجهات الحكومية، ويتطلب الأمر من الجهات الحكومية مراعاة الآتي:

أ - الحوكمة:

من أهم المبادئ التي تحكم إدارة المشروع والتجهيز والإعداد للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي داخل الجهة الحكومية، تفعيل حوكمة جيدة تركز على تحديد الأدوار والمسؤوليات ودعم مستوى الكفاءة بأداء المشروع وفريق العمل، من خلال الفصل بين الأنشطة والمهام المرتبطة بالمشروع ضمن المستويات المختلفة بالجهة وبما يوائم متطلبات أصحاب المصلحة.





2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

ولضمان نجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة؛ يتعين على الجهة وضع إطار عام للحوكمة الخاصة بالمبادرة وتشكيل لجنة تنفيذية وفريق عمل لإنجاز المهام المطلوبة بنطاق عمل المبادرة بشكل سليم ضمن الإطار الزمني والتكلفة المحددة للمبادرة الخاصة بالجهة. ويمكن للجهة الحكومية الاسترشاد بالهيكلية والحوكمة التالية:





2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

ب - تحديد الأدوار والمسؤوليات وآلية التواصل



فريق العمل

هو المنفذ الفعلي
للأنشطة الواردة بخطة
العمل التفصيلية.



مدير المشروع

هو المسؤول عن إدارة
تنفيذ الأنشطة الواردة
بخطة العمل التفصيلية
وتوزيع المهام لفريق
العمل.



مالك المشروع

هو المسؤول عن ضمان
تنفيذ الأنشطة الواردة
بخطة العمل التفصيلية
للمبادرة والتنسيق
والمتابعة مع أصحاب
المصلحة.



اللجنة التنفيذية للمبادرة

هي المسؤولة عن تطوير
الأنشطة اللازمة لتنفيذ
القرارات المتعلقة بالمبادرة،
وتحديد الأولويات
والمسارات التنفيذية
لأعمال المبادرة والإشراف
العام على سير العمل.

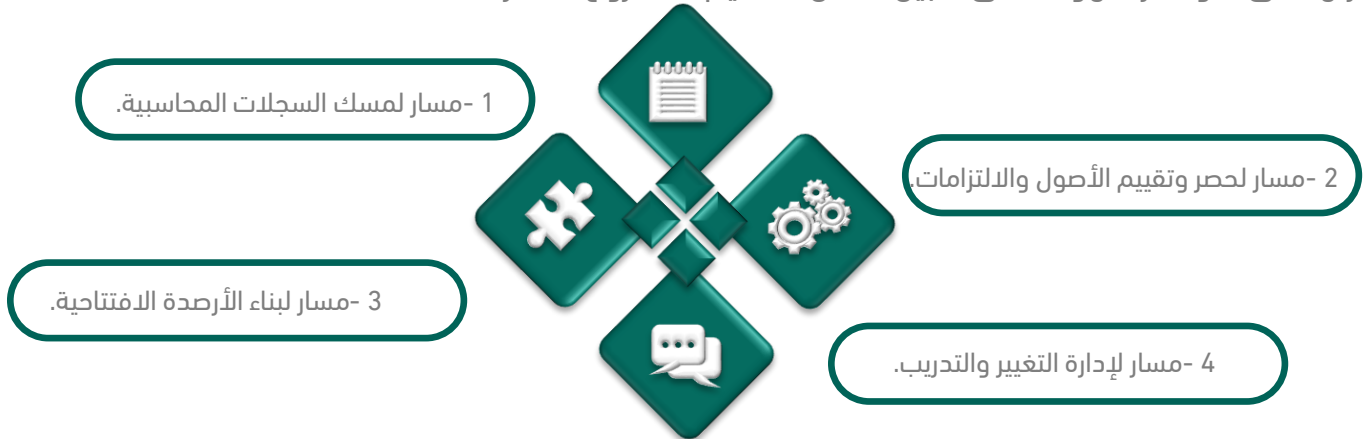




2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

ج- تحديد نطاق العمل

يُعد تحديد العمل أحد أكثر الجوانب أهمية؛ إذ إن عملية تحديد نطاق المشروع تؤثر بشكل مباشر في النجاح الكلي للمشروع، ويجب أن يتضمن نطاق المشروع بياناً محدداً ومفصلاً يعكس المتطلبات والمعالم الرئيسة للمشروع والمخرجات كأساس لقرارات المشروع المستقبلية، وعلى سبيل المثال: نطاق العمل الرئيس وهو تحول ديوان وزارة أو الديوان وما يتبعه من جهات إدارية أخرى، ويجب تحليل نطاق عمل المشروع وتقسيمه لأنشطة ومكونات يمكن إدارتها على نحو أكثر سهولة (على سبيل المثال: تقسيم المشروع لمسارات):



بعد ذلك يتم تفصيل الأعمال والمهام الرئيسة والأنشطة لكل مسار إلى أصغر مستوى يمكن إدارته وقياسه بفاعلية.



2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

د- ضمان الجودة:

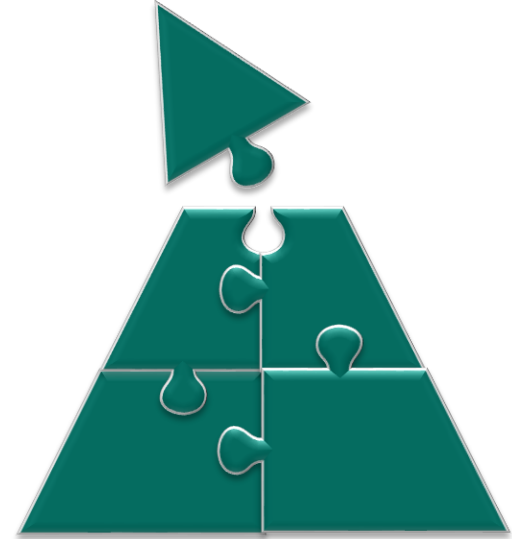
يجب أن تكون هناك إجراءات ومعايير لمراجعة المخرجات التي تم تحديدها في النطاق، والتأكد من أنه تم إكمال كل منها على حدة وأنها مستوفية للمتطلبات الموضوعة بصورة مرضية.

هـ - الخطة الزمنية:

ينبغي أن يعكس الجدول الزمني للمشروع جميع الأنشطة المرتبطة بتنفيذه في الوقت المحدد لتحقيق هدف المبادرة والغاية منه، على أن تراعي الجهة الترابط والتكامل بين الأنشطة والمبادرات المرتبطة بالتنفيذ، وتحديد الفترة الزمنية التي يتعين فيها تنفيذ المشروع، ويجب مواءمة الخطة الزمنية مع الخطة الزمنية المعدة من مركز الاستحقاق المحاسبي.

و - خطة الموازنة والتكاليف:

يجب تحليل تكاليف المبادرة وتحديد ما ضمن خطة العمل التفصيلية، والعمل على إدارة تنفيذ نطاق عمل المبادرة ضمن ما هو مخطط لذلك.





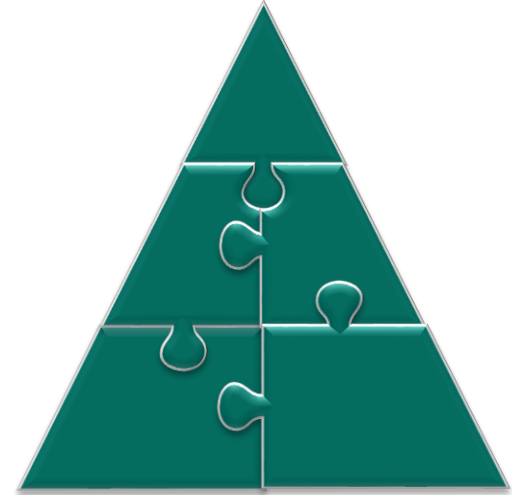
2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

ز - أصحاب المصلحة:

يأتي هذا المتطلب ضمن إحدى أكثر الخطوات أهمية؛ إذ يجب تحديد أصحاب المصلحة والأطراف ذات العلاقة بالمبادرة بشكل واضح ودقيق أثناء التخطيط للمبادرة، وذلك من خلال توضيح أدوارهم ومسؤولياتهم ومدى تأثيرهم واهتمامهم بسير العمل.

ج - تحديد المخاطر والتحديات:

يجب تحديد المخاطر والتحديات التي تتوقع الجهة الحكومية أن تواجهها أثناء تنفيذ المبادرة قبل انطلاقها، ووضع خطة لمواجهة تلك المخاطر والتحديات لعدم الوقوع في أحدها ومن ثم التأثير في تنفيذ المشروع وخطته الزمنية، والجدير بالذكر أن التحديات والمخاطر تختلف من كيان إلى آخر طبقاً لظروف الأحداث الملزمة بها.





2. تحديد متطلبات تطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجهات القطاع العام

لعل من المهم ذكر بعض المخاطر والتحديات التي واجهت الجهات الحكومية ضمن مرحلة التطبيق التجريبي للاستفادة منها، وقد تلخصت المخاطر والتحديات والحلول لها على النحو الآتي:

أهم المخاطر المتعلقة بالمشروع	الحلول لمواجهة المخاطر المتعلقة بالمشروع
حصر وتجميع البيانات مع الأطراف ذات العلاقة	بعد تعريف أصحاب المصلحة وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم والبيانات المتوفرة لديهم، يكون نطاق العمل محدداً بشكل واضح ويسهل الحصول على تلك البيانات أثناء التنفيذ.
الانحراف عن الخطة الزمنية للمشروع	بعد تعريف أصحاب المصلحة وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم، يتعين على كل طرف منهم القيام بمسؤولياته ضمن الوقت المحدد ودون التأثير في الخطة الزمنية للمشروع .
توفر بيانات دقيقة ومتسقة (حصر وقياس الأصول والالتزامات)	رصد التحديات واقتراح الحلول البديلة لها أولاً بأول.
المعرفة والخبرة في المحاسبة على أساس الاستحقاق	نقل المعرفة والتدريب بكافة الوسائل المتاحة.
مقاومة التغيير	إعداد خطة لإدارة مقاومة التغيير.
جاهزية النظام المحاسبي التقني لتطبيق أساس الاستحقاق	حل تقني مؤقت باستخدام منصة المحاكاة أو برنامج أكسل أو نظام محاسبي جاهز .
حجم فريق العمل	تعيين وتوزيع فريق العمل بما يتناسب مع الحجم المقدر للعمليات.





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

دراسة الوضع الحالي للشؤون المالية في الجهة

تهدف دراسة الوضع الحالي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للجهة المعنية بتطبيق التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي؛ إذ تتم دراسة الوضع الحالي لمدى جاهزية الشؤون المالية للجهة من ناحية معرفة المهام والوظائف الأساسية والفرعية، والدور الذي تقوم به حالياً ومدى توافقه مع ما يلبي احتياجات الجهة بالتحويل وحجم الموازنة الخاصة بها وتطور الأنظمة التقنية لديها؛ حيث إن تطور الأنظمة التقنية لدى الجهة يسهل من عملية التسجيل المحاسبي وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق، وفي حال عدم توفر الأنظمة التقنية لدى الجهة يمكن الاستعانة ببرامج للمساعدة على التسجيل المحاسبي مثل برنامج الأكسل أو برامج المحاسبة الجاهزة بالسوق، وأيضاً تحديد مدى معرفة الكوادر البشرية بمفهوم أساس الاستحقاق المحاسبي، وأساسيات مبادئ المحاسبة ومتطلبات التحويل الأساسية، ودراسة حجم الجهة المعنية بالتحويل ومعرفة الإدارات ذات العلاقة بالبيانات المالية التي تؤثر في الدورات المستندية؛ ليتم الحصول من خلالها على المستندات الداعمة التي تمكن من التسجيل وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحليل عدد وطبيعة العمليات المحاسبية من أوامر الصرف وأوامر الدفع والأنشطة الرئيسة الأخرى لديها.



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

حيث إن فهم ودراسة الوظائف والمهام المالية والمحاسبية يسهمان في تحديد حجم طاقم العمل المعني بتطبيق التحويل، وذلك لغاية تطويره وإعداده وتجهيز احتياجاته ومعرفة إطار العمليات والإجراءات المتبعة بالجهة؛ للوفاء بالمتطلبات الرئيسية لتطبيق التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي للجهة المعنية بذلك من خلال:

أ	هيكله الشؤون المالية وتحديد مصفوفة الصلاحيات.
ب	تحديد مصادر البيانات اللازمة لتطبيق التحويل وحصرها.
ج	الحصول على ممكّنات التحويل.
د	تجهيز متطلبات التسجيل المحاسبي وما يرتبط به من سجلات ونماذج معتمدة.
هـ	تجهيز متطلبات الربط والمواءمة لدليل الحسابات الموحد.
و	إدارة التغيير والتطوير والتدريب.
ز	منهجية إدارة التغيير.
ح	أنشطة إدارة التغيير والتدريب والتطوير.





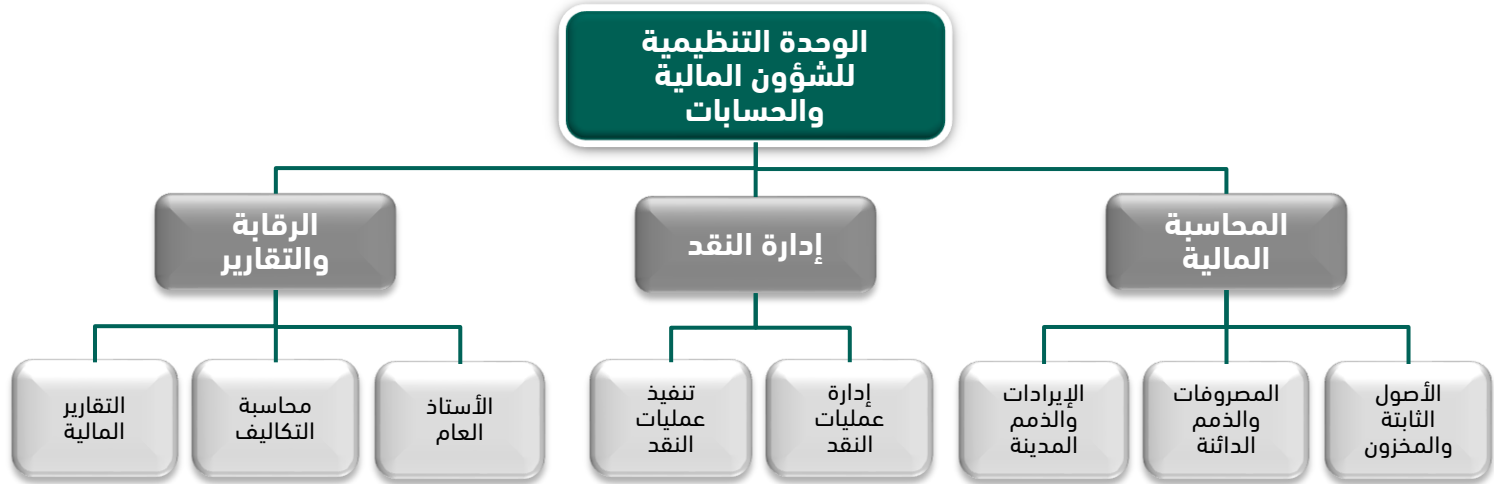
3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

أ - هيكله الشؤون المالية وتحديد مصفوفة الصلاحيات

تعد هيكله الشؤون المالية وتحديد الوظائف والمهام الأساسية والفرعية التي تساعد الجهة على إدارة مهامها وفقاً لمتطلبات التحويل لتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي وتحديد مصفوفة الصلاحيات بالشؤون المالية ومراعاة فصل المهام والأدوار التي يتعارض بعضها مع بعض الممكنات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتطبيق التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي؛ حيث تكون هيكله الشؤون المالية لدى الجهة تتماشى مع احتياجاتها وحجم وطبيعة أنشطتها والأهمية النسبية للعمليات المنفذة، ويتعين على الجهة الاسترشاد بدليل هيكله الشؤون المالية الصادر من وزارة المالية.



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي



يمثل الشكل أعلاه الهيكل المقترح؛ حيث يتضمن أهم المهام الرئيسة للشؤون المالية بالقطاع العام، كما يتعين على الجهة الحكومية تحديد مصفوفة الصلاحيات المالية والمحاسبية لتحقيق حوكمة فاعلة والفصل بين المهام والمسؤوليات وإيجاد إطار للمحاسبة والمساءلة، علماً بأنه يترتب على كل جهة الرجوع لدليل الإجراءات والتعليمات المالية ومصفوفة الصلاحيات المالية والمحاسبية الموحدة التي تم تطويرها من قبل وزارة المالية والاسترشاد بها لتسكين المسميات الوظيفية للموظفين بالشؤون المالية الذين سيقومون بتنفيذ المهام المالية على أساس الاستحقاق.





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

ب - تحديد مصادر البيانات اللازمة لتطبيق التحويل وحصرها:

تستند عملية تحديد مصادر البيانات المالية لتسجيل العمليات والأحداث إلى المصدر الأمثل والموثوق الذي يعد مكتملاً بمستنداته الداعمة للعمليات المالية، وذلك من خلال تكوين فريق عمل مستقل يعمل بالتوازي مع تنفيذ إدارة الشؤون المالية بالجهة للعمليات المالية على الأساس النقدي؛ حيث يتطلب الأمر تحديد المصدر الموثوق للحصول على البيانات والمستندات الداعمة بالنسبة للعمليات المحاسبية التي تم تسجيلها سابقاً على الأساس النقدي لتحليلها وتعديلها بما يتناسب مع أساس الاستحقاق، وبما لا يعيق تنفيذ العمليات اليومية على الأساس النقدي، وتكمن مصادر البيانات -على سبيل المثال لا الحصر- فيما يلي:





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

ج- الحصول على ممكنات التحويل:

يتطلب لتهيئة الجهة للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي الحصول على ممكنات التحويل الناتجة من مخرجات مشروع التحويل لأساس الاستحقاق المحاسبي من خلال مركز الاستحقاق المحاسبي التابع لوزارة المالية أو من خلال موقع النفاذ الوطني، وهي:





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

د - تجهيز متطلبات التسجيل المحاسبي وما يرتبط به من سجلات ونماذج معتمدة

لتمكين الجهة من تنفيذ أعمالها المتعلقة بالإدارة العامة للشؤون المالية وتسجيل الأحداث المالية المتعلقة بها منذ نشوء الحدث وفقاً لمعايير وسياسات المحاسبة بالقطاع العام، يجب عليها مسك دفتر يومية نظامي ودفتر أستاذ عام، بالإضافة إلى مجموعة الدفاتر والسجلات المساعدة والفرعية التي تحتاج إليها الجهة لإعداد التقارير المالية والإدارية التي تطلبها الإدارة أو الواجب إعدادها وفق السياسات والتعليمات الصادرة، ويتعين إقفال هذه الدفاتر شهرياً بعد ترحيل أرصدها إلى دفتر الأستاذ العام، ومن ضمن السجلات المطلوبة لعملية التسجيل المحاسبي والمتعلقة بتحقيق أغراض الرقابة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

وعلى الجهة الاطلاع على دليل الإجراءات والتعليمات الموحدة التي تم فيها ذكر الكثير من الدفاتر والسجلات المساعدة والرقابية بخلاف ما تم ذكره للاسترشاد منها بالدفاتر التي يتعين عليها مسكها.

هـ - تجهيز متطلبات الربط والمواءمة لدليل الحسابات الموحد

يجب على جهة القطاع العام عند التهيئة للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، مواءمة دليل الحسابات، وربط البرامج والمشاريع وبناء مراكز التكلفة لدى الجهة؛ وذلك استناداً إلى دليل الحسابات الموحد والإطار العام لدليل الحسابات في الجهات الحكومية:





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

➤ مواءمة دليل الحسابات

تم تطوير دليل الحسابات الموحد والإطار العام لدليل الحسابات بالجهات الحكومية بما يتناسب مع متطلبات جهات القطاع العام؛ إذ إنه يعد الهيكل الرئيس المساعد على عملية مسك السجلات المحاسبية وإعداد ميزان المراجعة الدوري وإعداد التقارير المالية والإدارية والإحصائية؛ حيث يتعين على الجهة الحكومية للإعداد للتحويل اشتقاق هيكل الحسابات بما يتناسب مع طبيعة نشاطها والحسابات المتعلقة بها بالاستناد إلى الاحتياجات الحالية بالدليل الحالي. ومن خلال تحديد الحسابات التي تنطبق على الجهة بتحليل الحساب الختامي لدى الجهة القائمة بعملية التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، والتي ينبغي على الجهة مراعاتها وإيجاد المماثل للأغراض استخدامها ضمن الدليل الجديد.

وتحديد الحسابات التي تحتاج إلى مزيد من التحليل بأثر رجعي لسنوات سابقة؛ لعمل تسويات معينة عليها لتدوير أرصدها كأرصدة افتتاحية. وسيتم التطرق إليها ضمن هذا الدليل بمحور بناء الأرصدة الافتتاحية. وعلى الجهة الحكومية بعد تحديد الحسابات التي تنطبق عليها مواءمة مقاطع الدليل الجديد وربط بعضها ببعض وفقاً لما هو وارد بدليل الحسابات الموحد والإطار العام لدليل الحسابات في الجهات الحكومية الصادر من وزارة المالية واعتمادها من قبل أصحاب الصلاحية وتزويد وزارة المالية بنسخة من الدليل المعتمد.



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

➤ **مواءمة البرامج والمشاريع**

يتم ربط المعاملات المالية بالبرامج والمشاريع التي تؤديها جهة القطاع العام ضمن ما يخصص لها من موازنات وبحسب مصدر التمويل المعتمد لها. كما أن هذه البرامج والمشاريع قد تحتوي على نفقات رأسمالية أو تشغيلية خلال مراحل تنفيذها؛ ولذلك يتطلب تصنيفها بحسب نوع النفقة التي تتم لإنجاز البرنامج أو المشروع؛ مما سيساعد في الرقابة على أدائها ومعالجتها محاسبياً وفقاً لمتطلبات المعايير والسياسات المحاسبية بالقطاع العام بالاستناد إلى الإطار العام لدليل الحسابات الموحد بالجهات الحكومية الصادر من وزارة المالية، مع مراعاة ربط هذا المقطع بمراكز التكلفة، حيثما انطبق؛ للحصول على تقارير إدارية تساعد في اتخاذ القرار، وتدعم عملية التخطيط. ويمكن الاسترشاد بالإطار العام لدليل الحسابات حول آلية الربط والمواءمة لهذا المقطع.

➤ **بناء مراكز التكلفة**

يهدف بناء مراكز التكلفة إلى تمكين الجهة من تحميل المصروفات والإيرادات على مستوى الإدارات والأقسام والوحدات والفروع داخل الجهة، ويجب على الجهة عند بناء مراكز التكلفة أخذ موافقة الجهة المختصة داخل الجهة الحكومية، وإشعار وزارة المالية (الإدارة العامة للحسابات بوكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات) بقائمة مراكز التكلفة المعتمدة لديها، ويُراعى عند بناء مراكز التكلفة الرجوع إلى الإطار العام لدليل الحسابات الموحد في الجهات الحكومية الصادر من وزارة المالية.



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

و - إدارة التغيير والتطوير والتدريب

أحد أبرز التحديات بمشروع التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي هو إدارة التغيير الكبير الذي قد يحدث خلال تهيئة الجهات الحكومية لتطبيق التحويل للأساس الاستحقاق وذلك على مستوى ثلاثة جوانب:

جوانب تتعلق بالإجراءات

الكوادر البشرية

الأنظمة التقنية



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

➤ جوانب تتعلق بالإجراءات

حيث إن الكثير من الإجراءات الحالية لا تتوافق مع متطلبات عمل الشؤون المالية عند تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي؛ وبالتالي لابد من العمل على إعادة تصميم الإجراءات داخل الجهة لتتوافق مع احتياجات التحويل مثل الإجراءات المتعلقة بالإدارات والأطراف ذات العلاقة التي تؤثر وتتأثر بعملية التحويل من إجراءات تخص منافع الموظفين أو الخدمات المقدمة من الجهة وتتعلق بجانب الإيرادات أو إيجاد إجراءات تتعلق بالاعتراف بالأصول وإدارة ممتلكات الجهة وربطها مع إجراءات الإدارة المالية فيما يتعلق بمبدأ المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

➤ الكوادر البشرية

حيث إن مؤهلات وخبرات الكوادر البشرية قد لا تكون متوافمة مع متطلبات تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق؛ وبالتالي لابد من العمل على تدريب وتهيئة وتطوير الكوادر البشرية الحالية وتقديم الدعم لهم وتبني بعض البرامج المتعلقة بتحفيز الموظفين لتحقيق الأهداف المنشودة من التحويل، كما يتعين على الجهات توفير الكوادر ذوي المؤهلات المتوافقة مع متطلبات مبدأ الاستحقاق المحاسبي.



3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

➤ الأنظمة التقنية

تعد التقنية من أهم الممكّنات لتحقيق عملية تحول سلسة؛ فقد تقوم الجهة بمراجعة وتقييم الأنظمة الحالية والاستغلال الأمثل للبيانات المتوافرة من خلالها، أو تطوير بعض الميزات للوصول إلى بيانات وتقارير تساعد في عملية تطبيق أساس الاستحقاق والحصول على بيانات ومعلومات مفيدة في كل الأنشطة المتعلقة بمسك السجلات أو بناء الأرصدة الافتتاحية أو تكوين سجلات للأصول والعهد لديها، بالإضافة إلى العمل على أتمتة إجراءات العمل بشكل كامل وتفعيل البوابات الإلكترونية المتوافرة لدى الجهة.

3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

ز - منهجية إدارة التغيير

تعد منهجية إدارة التغيير (أدكار) الأمثل لتوازن الأنشطة وضمان تحقيق النتائج المرجوة من المشروع وبأقل مقاومة ممكنة من داخل المنظومة وخارجها، كما أن أهم العوامل المتعلقة بإدارة التغيير عند تطبيق التحويل هو تعزيز ورفع مستوى التوعية لدى منسوبي الشؤون المالية بأهمية تطبيق أساس الاستحقاق وعملية التحويل والمنافع المتحققة منه؛ وبالتالي تقليل مستوى المقاومة للتغيير وخلق مستوى من الرغبة في التعاون وتسهيل عملية الحصول على المعلومات بين الإدارات لتحقيق أهداف التحويل وأهداف الجهة، ومن ثم الانتقال لعملية المعرفة وهي تعنى بتدريب منسوبي الجهة على المهام والأدوار المطلوبة منهم لتنفيذ التحويل، والانتقال بعد ذلك لتصميم برامج التدريب والتطوير لتحقيق القدرة وتعزيز الاستفادة في عملية نقل المعرفة لجميع منسوبي الجهة، وخصوصاً منسوبي الشؤون المالية.





3. تهيئة وإعداد جهات القطاع العام للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

ج - أنشطة إدارة التغيير والتدريب والتطوير

وبناءً على ذلك؛ تم تقسيم أنشطة إدارة التغيير إلى ثلاث مجموعات رئيسية:



وهي جميع الأنشطة التي تستهدف تقليل المقاومة للتغيير وقد تكون نشاطات تحضيرية أو توعوية، وعلى الجهة عقد ورش عمل تعريفية عن مشروع التحويل لأساس الاستحقاق المحاسبي بحضور قيادات الجهات الحكومية للتأكيد على أهمية المشروع، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية وخطة عمل إدارة التغيير لمشروع التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

وهي جميع الأنشطة التي تستهدف بناء المعرفة التقنية اللازمة لنجاح مشروع التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وتتمثل في عقد ورش تدريبية عن النظام المحاسبي، وعن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والأرصدة الافتتاحية والختامية، وتقييم وإدارة الأصول بالجهات الحكومية في ظل التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

جميع الأنشطة المتعلقة بمواجهة التحديات المتعلقة بسير عمل فرق التحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وعلى الجهة الحكومية تسجيل التحديات الفنية، وقياس مؤشر الأداء وأثر التغيير، بالإضافة إلى سبل معالجة التحديات، ولابد من الإحاطة بأنه تختلف التحديات الفنية باختلاف الجهات المطبقة للتحويل؛ وبالتالي تتم دراسة طرق معالجة التحديات الفنية وقت نشوئها، ويتم تطوير الحلول بناءً على الجهة الحكومية.





4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية

لغرض الوصول إلى إعداد القوائم المالية بالجهة بناءً على أساس الاستحقاق المحاسبي؛ يُتطلب من الجهة بناء الأرصدة الافتتاحية من عدة مصادر مختلفة، بالإضافة إلى الأرصدة التي تنتج من عملية تسجيل ومسك السجلات المحاسبية من واقع العمليات اليومية، وتتعلق بأثر رجعي لهذه العمليات.

أ - بناء الأرصدة الافتتاحية من واقع مبادرة حصر وتقييم الأصول والالتزامات

عند قيام جهة القطاع العام المعنية بإطلاق مبادرة متعلقة بحصر الأصول والالتزامات وما تتضمنه من عملية ترميز للأصول الثابتة وتقييم لها؛ يجب عليها مراجعة اللجنة المركزية لحصر وتقييم الأصول، والالتزام بمعايير وزارة المالية لاعتماد مخرجات هذه المبادرة. وفي حال اعتماد هذه النتائج يتم الحصول على سجلات معتمدة للأصول والالتزامات؛ ليتم تحليلها وتوجيهها محاسبياً لإتمام المعالجات المحاسبية اللازمة وتصنيفها بشكل يتلاءم مع المعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام واستخراج الأرصدة الافتتاحية منها.



4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية:

ب- بناء الأرصدة الافتتاحية من واقع الحساب الختامي

يتطلب تحليل أرصدة الإيرادات والمصروفات والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى (الحسابات الوسيطة) التي تظهر في الحساب الختامي أو الجدول الشهري الذي يصدر على الأساس النقدي في نهاية الفترة، وإجراء التسويات والإقفالات اللازمة لعكسها على أساس الاستحقاق، ويتم ذلك عن طريق إقفال الإيرادات والمصروفات ومعاملات الأصول غير المالية مع حساب جاري وزارة المالية. وستنتج فروقات خلال عملية الإقفال نتيجة العمليات المؤثرة على الحساب الختامي خلال العام، بالإضافة إلى الرصيد المرحّل من الأرصدة المدورة لسنوات سابقة؛ ليتم بعد ذلك ترحيل السلف والعهد والأمانات والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى لحساب من/ إلى جاري وزارة المالية، ويتم مطابقة حركة الأرصدة المرحّلة مع الأرصدة المدورة من سنوات سابقة للتأكد من صحتها لإصدار حساب ختامي معدل على أساس الاستحقاق ينتج عنه جزء من الأرصدة الافتتاحية.



4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية:

ج - بناء الأرصدة الافتتاحية من واقع البيانات المتوافرة للجهة المعنية

- يُعد حصر وجرد الأصول المالية وغير المالية مصدراً من مصادر بناء الأرصدة الافتتاحية؛ إذ يجب تحديد أنواع الأصول والجهات المعنية بتلك الأصول من واقع البيانات والوثائق المتوافرة لدى الجهة، ويتم ذلك خلال ما يلي:
- تحليل العمليات المالية على الأساس النقدي المتوافرة بالسجلات المحاسبية لدى الجهة وحصر مستنداتها وإعادة تصنيفها من واقع عملية التحليل، والتي قد ينبثق منها (أصول متداولة وغير متداولة)؛ وبالتالي إعادة معالجتها محاسبياً وفقاً للمتطلبات والمعايير والسياسات المحاسبية بالقطاع العام وتسجيلها بالسجلات على أساس الاستحقاق.
 - جمع البيانات والمستندات الداعمة من مصادر خارجية مثل: الهيئة العامة لعقارات الدولة، والإدارة العامة للمرور، ووزارة العدل، أو مصادر داخلية بالجهة من خلال السجلات والتقارير لدى الإدارات المساندة أو المعنية بالعمليات التشغيلية للجهة، ثم تصنيفها وفقاً لطبيعتها المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق.



4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية

يمكن أن تتضمن البيانات التي تم الحصول عليها ما يلي:

أصول غير مالية

تتوافر عنها بيانات جيدة تمكّن من حصرها وتقييم حالتها فنياً وتحديد العمر الافتراضي لها؛ وبالتالي تسجيلها واحتساب الإهلاك / الإطفاء لها وقد تكون تلك الأصول غير مالية ولا تتوفر لها بيانات أو مستندات داعمة؛ وبالتالي تحتاج إلى عملية جرد وحصر لمعلوماتها وتقييمها فنياً من قبل مقيمين معتمدين .

أصول مالية

تتوافر لها بيانات فيتم مطابقة هذه البيانات ووثائق الأصول المالية مع الجهات والإدارات المعنية بها؛ وبالتالي يصبح لدى الجهة موثوقية عالية عنها وتتوافر مستندات داعمة لها لتسجيلها.

وبالنسبة لحصر الالتزامات لدى الجهة المعنية فإنها تتم عن طريق:

- تحليل وإعادة توجيه العمليات المبنية على الأساس النقدي وتسجيلها على أساس الاستحقاق، وما ينبثق منها من (الالتزامات متداولة وغير متداولة).
- حصر العقود السارية لدى جهة القطاع العام وربطها بالبرامج والمشاريع المتعلقة بها وتحديد الإدارات المالكة لها؛ ليتم تصنيفها إلى مطالبات على الفترة الزمنية للعقد، ويتم معالجتها بقسمة قيمة العقد على فترته وتسجيل المصروف/ الالتزام على كل فترة، أو أن تكون مطالبات تُستحق بالإنجاز الفعلي؛ فيتم تكوين سجل مطالبات لها يوضح مطالبات ومدفوعات كل عقد عن طريق منصة اعتماد والإدارة المالكة لها؛ ليتم تسجيل المصروف/ الالتزام على الفترة التي تخصه.



4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية

يتم بناء الأرصدة الافتتاحية أيضاً من بيانات تتوافر لدى الجهة المعنية، ومن ضمن هذه البيانات التي يمكن الحصول عليها -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

كشوفات القضايا من الإدارة القانونية.



الكشوفات البنكية من الإدارة المالية ومطابقتها مع البنوك.



بيانات الرواتب ومنافع الموظفين من إدارة الموارد البشرية.



المزايا والمخصصات الأخرى لموظفي هذا القطاع.



كشوفات المخزون المتاحة لدى الجهة.



إعدادات مصادقات أرصدة الموردين.



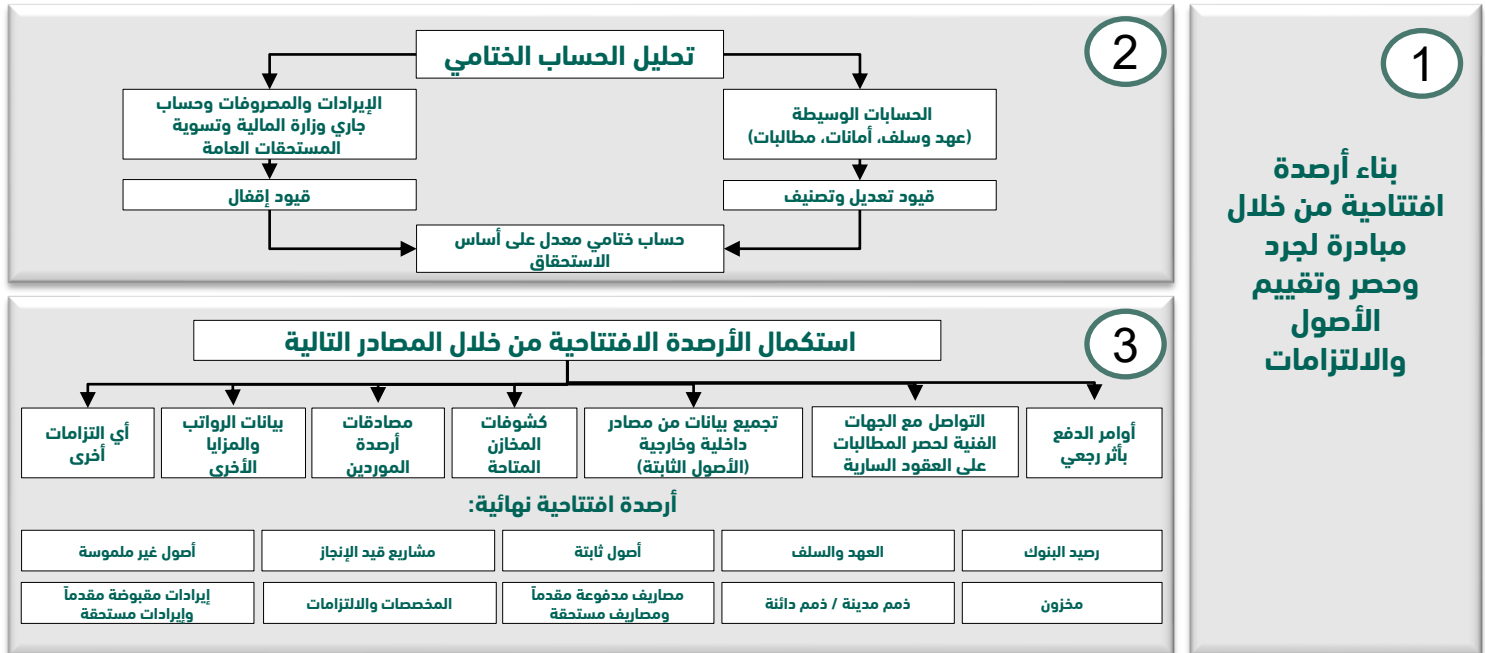
بيانات من إدارة تقنية المعلومات.





4. منهجية وآلية بناء الأرصدة الافتتاحية

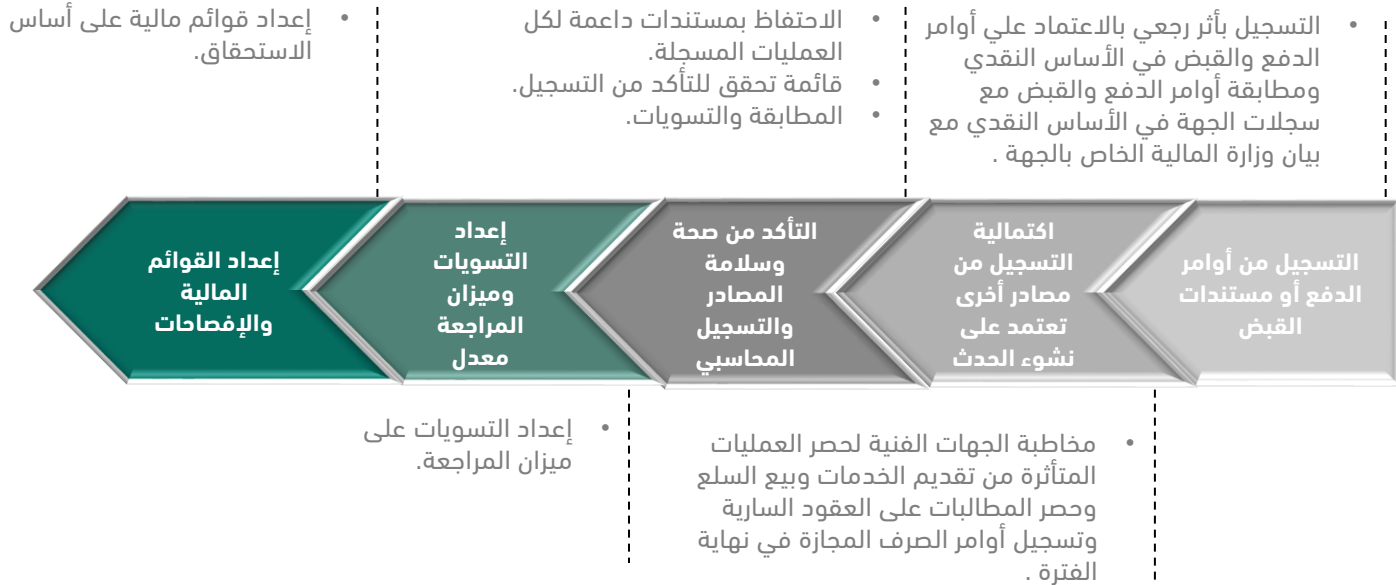
يوضح الشكل التالي آلية ومصادر بناء الأرصدة الافتتاحية تمهيداً لمسك السجلات المحاسبية على أساس الاستحقاق:





5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية

خطوات تجهيز وإعداد الأرصدة الافتتاحية لأغراض إعداد القوائم المالية علي أساس الاستحقاق المحاسبي:





5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية:

أ - تحديد منهجية وآلية مسك السجلات

يجب على جهة القطاع العام إعداد فريق عمل منفصل عن الشؤون المالية بالجهة التي تعمل على الأساس النقدي؛ وذلك للعمل على مسك السجلات المحاسبية على أساس الاستحقاق، وعدم التأثير في سير العمل اليومي للشؤون المالية بالجهة إلى حين جاهزية الجهة لعملية التحول والإطلاق الفعلي ضمن الخطة الزمنية المحددة لها. ويتم تحديد منهجية وآلية لمسك السجلات المحاسبية بحسب الآتي:

الاعتماد على مصدر بيانات مناسب مثل: (أوامر الدفع وأوامر القبض) لتسجيل العمليات المحاسبية التي تم إعدادها وفقاً للأساس النقدي والبدء بتسجيلها على أساس الاستحقاق المحاسبي.



التسجيل عن طريق تتبع البيانات التي تتوافر لدى الإدارات المعنية، والتي قد لا تتوافر خلال عملية التسجيل عن طريق أوامر الدفع؛ ليتم تسجيلها وفقاً لتاريخ نشوء الحدث والحصول أيضاً على أرصدة افتتاحية وسجلات مثل سجل الأصول وسجل الموردين.





5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية:

ب - إعداد القيود اليومية اللازمة بحسب المستندات الثبوتية

يجب على جهة القطاع العام المطبقة للتحويل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي تحليل المستندات الداعمة، على سبيل المثال وليس الحصر: أوامر الدفع والصرف، والمطالبات، والخطابات، والتعاميد، والفواتير، والتقارير المتوافرة لدى الجهة، وذلك بهدف معرفة طبيعة المعاملة وتوجيهها وتسجيلها بحسب تاريخ نشوء الحدث بسجل القيود اليومي، علماً بأن استخراج المستندات الثبوتية تكون من خلال منصة اعتماد. كما يجدر بالذكر أن كل معاملة تمت على الأساس النقدي هي مبنية على تصنيف **GFS** (التصنيف الاقتصادي للنفقة)؛ وعليه يمكن من خلال ذلك سهولة معرفة طبيعة المعاملة، وعليه يمكن من خلالها إثبات المعاملة بحسب التوجيه المحاسبي المناسب وفقاً لأساس الاستحقاق، وبعد إتمام إعداد القيود اليومية يتم تحديث السجلات الفرعية بناءً على ما تم تسجيله من قيود، مثل: سجل الموردين، وسجل الأصول الثابتة، وسجل مشاريع قيد الإنجاز، وسجل العقود.

كما يجب التأكد من قبل الجهة أنه تم إدخال جميع البيانات في خانات تسجيل القيود، وأنه تم التحقق من إدخال تاريخ نشوء الحدث، وتاريخ القيد، وتاريخ التسجيل، وتحديث الخانة الخاصة برمز البرنامج أو المشروع في سجل إدخال القيود بشكل دقيق ومكتمل.





5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية:

ج - إعداد مطابقة الأرصدة والمجاميع لكل الحسابات المختلفة وإعداد التسوية اللازمة

يجب على الجهة المطبقة للتحويل مطابقة جميع أوامر الدفع المسجلة مع سجلات الجهة في الأساس النقدي، وأيضاً مطابقتها مع بيان وزارة المالية الخاص بالجهة؛ للتأكد من تسجيل جميع العمليات على أساس الاستحقاق المحاسبي، وأيضاً مطابقة حسابات الأستاذ الفرعي مع الأستاذ العام، وإعداد التسويات اللازمة، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر-: تسوية رصيد حساب الذمم الدائنة في حساب أوامر الدفع مع مراعاة تاريخ حدث السداد والقيمة المسددة بالفعل من قبل وزارة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أي بيانات، أو معلومات تنتج عنها أرصدة مستحقة لم يتم سدادها بعد من قبل وزارة المالية، وإعداد التسويات البنكية، وتسوية حسابات الأرصدة المدينة والدائنين، وتسويات المصاريف المدفوعة مقدماً، والإيرادات المقبوضة مقدماً، وغيرها من المطابقات والتسويات التي يتم الاستناد إليها من قبل (دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد).



5. منهجية وآلية مسك السجلات المحاسبية:

د - الترحيل إلى دفتر الأستاذ

يتم ترحيل جميع القيود المسجلة على أساس الاستحقاق المحاسبي؛ بناءً على مصادر البيانات المذكورة سابقاً وترحيلها إلى دفتر الأستاذ؛ لتتم مراجعتها والتأكد من صحة التسجيل وتعديل الأخطاء التي قد ترد خلال عملية التسجيل المحاسبي.

هـ - الترحيل إلى ميزان المراجعة

يتم ترحيل جميع القيود المحاسبية المسجلة بعد مراجعتها والتأكد من صحتها إلى ميزان المراجعة؛ لتأكيد تساوي إجمالي الحركة المدينة والدائنة للفترة، وتأكيد تصفير مجموع الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للفترة المعنية، كما يتم التأكيد بعدم وجود أي معاملات مدينة أو دائنة خلال الفترة على حساب الفائض أو العجز المتراكم للفترة المالية السابقة، وإعداد التسويات اللازمة على ميزان المراجعة.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

إجراءات إعداد القوائم المالية

يجب على كل جهة قطاع عام تحددتها وزارة المالية على أنها جهة معدة للقوائم المالية، أن تُعد القوائم المالية على مستوى جهة القطاع العام وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الواردة في "دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام" وباستخدام السياسات المحاسبية الموحدة كما وردت في "دليل السياسات والإرشادات المحاسبية للقطاع العام"؛ وذلك لإثبات المعاملات والأحداث المالية في الفترات ذات العلاقة التي نشأت فيها المعاملات والأحداث المالية، وتتضمن العناصر التي يتم إثباتها بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، الأصول والالتزامات وصافي الأصول / حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

إجراءات إعداد القوائم المالية:

أ - إعداد خطة إقفال الحسابات، ويتضمن:

- الجدول الزمني المطلوب التقيد به من قبل الأقسام المعنية.
- متطلبات الإقفال المطلوبة من الأقسام المعنية، والمستندة إلى قائمة أنشطة الإقفال، ويمكن الاطلاع على قائمة وأنشطة الإقفال ضمن دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحدة.

ب - إقفال الحسابات، ويتضمن:

- تحديد المعلومات المطلوبة والتواصل مع الأطراف والأقسام المعنية.
- التأكيد على الأطراف والأقسام المعنية لتسليم المعلومات المطلوبة ضمن الوقت المحدد.
- متابعة عملية استلام متطلبات إقفال الحسابات من الأقسام المعنية والتأكد من اكتمالها ودقتها من الناحيتين الفنية والمحاسبية، وذلك خلال المدة الزمنية المحددة بدليل الإجراءات والتعليمات المالية ضمن إجراء الإقفال.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

ج - إعداد القوائم المالية، ويتضمن:

- إصدار ميزان المراجعة.
- مراجعة جميع بنود ميزان المراجعة مع الأقسام المعنية.
- إعداد مسودة القوائم المالية والتواصل مع الأطراف والأقسام المعنية لتقديم المعلومات اللازمة لإعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- مراجعة مسودة القوائم المالية ومناقشتها مع المعنيين.
- الموافقة على مسودة القوائم المالية واعتمادها.
- مشاركة القوائم المالية مع الجهات المعنية.

د - أهم التعريفات المتعلقة بالقوائم المالية:

- **الأصول:** هي الموارد التي تسيطر عليها الجهة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية، أو خدمات متوقعة إلى الجهة.
- **الالتزامات:** هي الالتزامات الحالية للجهة التي تنشأ عن أحداث سابقة، والتي يتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الجهة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

- **مساهمات الملاك:** هي المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي قد يساهم بها أطراف من خارج الجهة (الملاك)، والتي تنشأ عنها حصة مالية في صافي أصول / حقوق ملكية الجهة، بخلاف تلك التي تنتج عنها التزامات على الجهة.
- **صافي الأصول / حقوق الملكية:** الحصة المتبقية من أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها، وقد يكون صافي الأصول / حقوق الملكية موجباً أو سالباً.
- **الإيراد:** هو إجمالي التدفق الداخل للجهة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية عندما ينتج عن تلك التدفقات الداخلة زيادة في صافي الأصول / حقوق الملكية، بخلاف الزيادة التي تنتج من المساهمات من الملاك.
- **المصروفات:** هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية، على شكل تدفقات خارجة، أو استهلاك للأصول، أو تكبد التزامات، تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول / حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

هـ - بعض الأمور التي يجب أن تتم مراعاتها في إعداد القوائم المالية:

➤ **مكونات القوائم المالية:**

تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

1. قائمة المركز المالي.
2. قائمة الأداء المالي.
3. قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية.
4. قائمة التدفقات النقدية.
5. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في شكل قائمة مالية إضافية.
6. الإيضاحات التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى.
7. المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق:

➤ العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. ويتطلب العرض العادل التعبير الموثوق عن آثار المعاملات، والأحداث الأخرى والأوضاع، وفقاً لتعريفات وضوابط إثبات الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات.

➤ الاستمرارية

عند إعداد القوائم المالية، يقوم المسؤولون عند إعدادها بإجراء تقييم لقدرة الجهة على الاستمرار؛ حيث تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية؛ أي على افتراض أن الجهة هي منشأة مستمرة، وستستمر في العمل وتفي بالتزاماتها النظامية في المستقبل المنظور.

➤ الأهمية النسبية والتجميع

عرض كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المتماثلة - بشكل منفصل - في القوائم المالية، وتُعرض البنود ذات الطبيعة، أو الوظيفة المختلفة - بشكل منفصل - ما لم تكن ذات أهمية نسبية.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق

➤ المقاصة

- لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الإيرادات والمصروفات، ما لم يتطلب أو يسمح القسم بذلك، ويتم التقرير عن الأصول والالتزامات، وعن الإيرادات والمصروفات بشكل منفصل، وباستثناء عندما تعكس المقاصة جوهر المعاملة أو الحدث الآخر، فإن إجراء المقاصة في قائمة الأداء المالي، أو في قائمة المركز المالي، ينتقص من قدرة المستخدمين على:
- فهم المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي حدثت.
 - تقويم التدفقات النقدية المستقبلية للجهة.
- ولا يُعدّ قياس الأصول بالصافي بعد طرح مخصصات التقييم، وعلى سبيل المثال: طرح مخصصات التقادم من المخزون وطرح مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة مقاصة.

➤ المعلومات المقارنة

تعرض الجهة المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية، باستثناء عندما يسمح القسم بخلاف ذلك أو يتطلب خلاف ذلك، ويجب على الجهة أن تُضمّن معلومات مقارنة للمعلومات السردية والوصفية إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.



6. إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق

وكحد أدنى، تعرض الجهة:

- قائمة واحدة للمركز المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة.
- قائمة واحدة للأداء المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة.
- قائمة واحدة للتدفقات النقدية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة.
- قائمة واحدة للتغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، والإيضاحات ذات العلاقة.

➤ فترة القوائم المالية

تُعرض القوائم المالية سنوياً وتغطي السنة المالية للدولة، وعندما يتغير تاريخ القوائم المالية للجهة في ظروف استثنائية وتُعرض القوائم المالية السنوية عن فترة أطول أو أقصر من سنة واحدة؛ فإنه يجب على الجهة أن تُفصح عن ذلك، ويجب أن تُصدر الجهة قوائمها المالية في الموعد المحدد في دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحدة الصادر عن وزارة المالية بهذا الشأن.



7. التحديات والتوصيات:

التوصيات	وصف التحدي	التحدي
رفع مستوى الوعي عند الجهة الحكومية وتحديد طرق التواصل الفعّالة والمفضلة لمنسوبي الجهة الحكومية بحيث يتم تصميم أنشطة لتوعية الموظفين في كل مرحلة من مراحل التحول، ويتم أيضاً التنويع في آلية نشر الوعي؛ حيث تتم الاستعانة بكل قنوات التواصل الداخلية لعرض المحتويات التوعوية.	الخلفية: خلال مرحلة التجهيز، تم تطوير استراتيجية إدارة التغيير من خلال الاستناد إلى منهجية بروساي لإدارة التغيير؛ حيث تم تطوير أنشطة تحاكي كل جانب من جوانب نموذج أدكار (ADKAR)، كما يلي: • أنشطة تستهدف زيادة الوعي بالحاجة إلى التغيير. • أنشطة تستهدف بناء الرغبة بالتغيير. • أنشطة تستهدف زيادة المعرفة عند الكوادر البشرية. • أنشطة تستهدف بناء القدرة على التغيير. • أنشطة متعلقة بتعزيز الاستقرار واستمرارية الأعمال. السبب الرئيس للتحدي: يعتبر نقص مستوى الوعي السبب الأول لمقاومة الموظفين للتغيير -بحسب منهجية بروساي-؛ فقد لوحظ نقص الوعي بأهداف مشروع التطبيق التجريبي للتحول لدى موظفي الجهات الحكومية؛ مما أدى إلى مواجهة صعوبة في التواصل مع الإدارات المختلفة وقلة تعاون أصحاب المصلحة في جميع جهات التطبيق. التحدي: عدم إدراك الموظفين لأهداف مشروع التحول، وآلية مشاركتهم ومساهماتهم للانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي بحسب النتائج المرجوة.	مقاومة التغيير





7. التحديات والتوصيات:

التوصيات	وصف التحدي	التحدي
يجب على الجهة إجراء دراسة وتحليل للفجوات المتعلقة بالإجراءات المالية وتعديل الدورات المستندية والإجراءات المتعلقة بها بما يلبي احتياجات التحول المحلية لأساس الاستحقاق؛ وبالتالي فإن الأمر أيضاً يتطلب إعادة النظر في اتباع التوصيات التي وردت بشأن تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون المالية في الجهة والتأكد من ملائمة الهيكل التنظيمي لمتطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق باشماله على الوحدات الرئيسية والمطلوبة للتحول للاستحقاق (وحدة إدارة الأستاذ العام، وحدة إدارة حسابات الموردين والذمم الدائنة، وحدة إدارة حسابات العملاء والذمم المدينة، وحدة إدارة النقد، وحدة الأصول الثابتة، وحدة إدارة حسابات منافع الموظفين، بحيث يتم تقسيم المهام المحاسبية المتعلقة بكل من هذه الوحدات على موظفي قسم المالية؛ لتتم المتابعة على الإفصالات الدورية وتحديث السجلات والقيود المحاسبية الخاصة بكل مجموعة متشابهة من معاملات الجهة والتي تخضع لهذه الوحدات الرئيسية بشكل مستمر ومحكم عند كل فترة إغلاق أو إعداد قوائم مالية.	الخلفية: تتطلب المحاسبة على أساس الاستحقاق أن تقوم الجهة المعنية بالتحول بإثبات أثر المعاملات وأحداث الجهة على أصولها والتزاماتها وأدائها المالي في الفترة التي تحدث فيها هذه المعاملات والأحداث بغض النظر عن توقيت حدوث عملية القبض أو الدفع، وإن عدم تعديل الجهة المعنية بالتحول لإجراءات الدورات المستندية الخاصة بأنشطتها المختلفة بما فيها الضوابط الرقابية والأنظمة التقنية التي تحكم هذه الدورات والربط مع السجلات المحاسبية، وعلى سبيل المثال: دورة الشراء إلى الدفع أو دورة الرواتب، يترتب عليها عدم إثبات الأثر المحاسبي عند نقطة نشوء الحدث وعدم تحديث السجلات المحاسبية وإصدار الأرصدة الحقيقية في تاريخ إعداد القوائم المالية، بحيث يظهر أثر المعاملات التي حدثت واستحققت في فترة القوائم المالية واستمرار إظهار سجلات محاسبية لا تظهر بعدالة المركز المالي والأداء المالي للمعاملات التي حدثت ولم يتم دفعها أو قبضها بعد. كما لوحظت صعوبة في فهم الدورة المستندية للإيرادات في بعض الجهات وتتبع تنفيذ الأنشطة الرئيسية للجهة التي تحقق إيرادات ذاتية وتسجيل جميع الإيرادات من الموارد الذاتية؛ وذلك لعدم توافر البيانات من حيث نوع الخدمة وتاريخها والإيراد الناتج منها وعدد المنتفعين من الخدمة. التحدي: عند عدم تسجيل المطالبات والإيرادات عند استحقاقها وما ينتج عنها من أصول والتزامات، لن تُظهر السجلات المحاسبية بشكل دقيق نتائج أعمال الجهة ومركزها المالي عند كل فترة معينة لإعداد التقارير المالية. الإدارة المعنية: الإدارة المالية، وملاك المشاريع، وإدارة المشتريات، ومراكز الأعمال	التسجيل من نقطة نشوء الحدث





7. التحديات والتوصيات:

التوصيات	وصف التحدي	التحدي
نوصي بأن تحتفظ الجهة بقاعدة بيانات مشتركة يتم تحديثها باستمرار وفقاً لحوكمة ولضوابط وإجراءات حفظ وتحديث البيانات الداخلية المعتمدة في الجهة. من جانب آخر يجب أن يتم منح الإدارة المالية والإدارات الأخرى المعنية صلاحية الدخول على البيانات، كلاً بحسب صلاحيته، على أن يتم تحديث السجلات والبيانات بشكل مستمر ومطابقتها مع الإدارات المعنية، وعلى سبيل المثال: سجل العقود، وسجل الموردين، وسجل الموظفين، وسجل القضايا وغيرها.	الخلفية: مقتضيات المشروع الحصول على بيانات ومعلومات أو تقارير متعلقة بكل التزامات الجهة، وعلى سبيل المثال لتوضيح القيمة الحالية للعقود، والمبلغ الفعلي المنصرف والمبالغ المتبقية، كما تتطلب الحصول على عدد من التقارير مثل (سجل القضايا المرفوعة على الجهة، سجل أصول ملموسة)، والذي تم الحصول عليه من أكثر من إدارة وتبين أن هناك تفاوتاً في نتيجة التقارير بين الإدارات. على سبيل المثال لا الحصر: تعدد محاضر الاستلام لنفس العقد الخاص بأصل معين، حيث لوحظ أن الكثير من نماذج الاستلام التي تخص عقداً أو تعميماً معيناً، والتي تم استلامها في مواقع جغرافية مختلفة يتم تضمينها جميعاً في أمر دفع واحد؛ مما يشكل تحدياً في حصرها وتسجيلها بأثر رجعي على أساس الاستحقاق. التحدي: خلال عملية التسجيل يجب الحصول على عدد من المستندات والوثائق والتقارير الموثوق بها، ولوحظ أن بعض الوثائق والتقارير تصدر من عدد من الإدارات داخل الجهة دون التنسيق الجيد فيما بينها؛ مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات والمعلومات مثل نقص في البيانات أو تكرارها فيما بين الإدارات. السبب الرئيس للتحدي: لا تقوم بعض الجهات بإعداد وتحديث التقارير ومطابقتها مع الإدارات المعنية.	تعدد مصادر البيانات والتقارير وعدم دقتها واكتمالها





8. الملاحق

أ - سجل القيود اليومية:

اسم الجهة	رمز الجهة	طبيعة الحركة	رقم الحساب	اسم الحساب	المصدر	رقم الدفع	رقم البرنامج / المشروع	اسم البرنامج / المشروع	اسم مدخل البيانات	تاريخ الإنخال	تاريخ القيد / المعاملة	رقم القيد في الأساس النقدي	تاريخ نشوء الحدث	اسم المورد	رقم المورد الفرعي	الوصف	مدين	دائن	رصيد / مدين (دائن)	المرجع

ب- سجل الموردين:

#	رقم المورد / مقدم الخدمة	اسم المورد / مقدم الخدمة	المصدر	اسم مدخل البيانات	تاريخ الإنخال	تاريخ القيد / المعاملة	رقم القيد في الأساس النقدي	تاريخ نشوء الحدث	الوصف	مدين	دائن	مدين / (دائن)	البرنامج / المشروع	العقد	طبيعة العقد	المرجع



ج - سجل الأصول الملموسة وغير الملموسة:

[illegible]

د - سجل المطالبات:

[illegible]

وزارة المالية
Ministry of Finance



الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

